برميل النفط الكويتي يرتفع 84 سنتاً إلى 105,49 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 84 سنتا ليستقر عند مستوى 105,49 دولارات في تداولات امس الاول مقارنة بـ 104,65 دولارات في تداولات الاربعاء. وبقيت اسعار النفط الخام الكويتي متأثرة بانخفاض مؤشر الدولار الأميركي الذي يقيس اداء الدولار امام سلة العملات الرئيسية الاخرى ما دفع باسعار النفط الكويتي للارتفاع لليوم الثاني على التوالي رغم انخفاض اسعار النفوط الاخرى متأثرة بتقرير وكالة الطاقة الأميركية الذي صدر اول من امس.

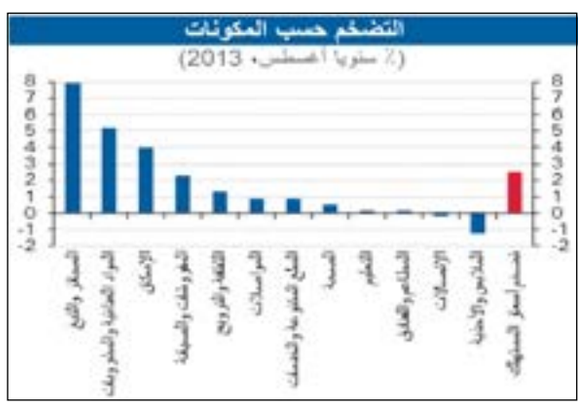

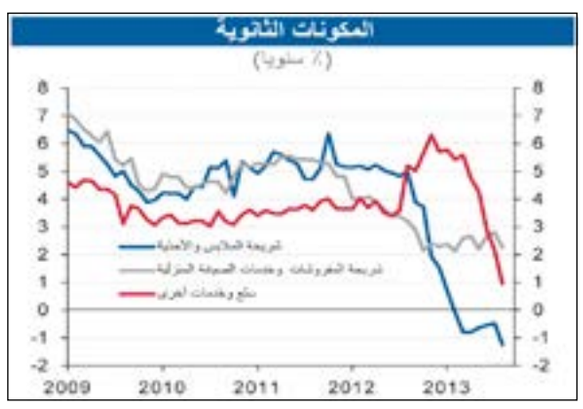

معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية والمشروبات قد بلغ 5,2٪ على أساس سنوي في أغسطس

«الوطني»: تراجع معدل التضخم في الكويت إلى 2,5٪ في أغسطس

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني ان معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الكويت استمر في التباطؤ ليصل الى 2,5٪ في أغسطس، من 2,9٪ في يوليو.

وبعزى هذا التباطؤ الى انخفاض التضخم في العديد من المكونات، بما فيها شريحة المواد الغذائية.

ومن المفترض أن يؤدي التراجع المستمر في أسعار المواد الغذائية الى بقاء معدل التضخم العام منخفضا، على الرغم من بعض الضغوط الناجمة عن معدل التضخم الأساس.

ونبقي توقعاتنا بوصول التضخم الى 2,5٪ في المتوسط لكامل العام 2013.

وقال التقرير ان معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية والمشروبات قد بلغ 5,2٪ على أساس سنوي في أغسطس، منخفضا من 5,4٪ في يوليو، وقد جاء ذلك على نحو مفاجئ بعض الشيء. حيث ان بيانات يوليو المنخفضة قد أشارت إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية التي عادة ما ترتبط بشهر رمضان، والتي سجلت انخفاضا لمدة شهرين هذا العام، من الممكن أن تظهر في بيانات أغسطس.

وبينما سجلت شريحة المواد الغذائية ارتفاعا بواقع 0,5٪ على أساس شهري في كلا الشهرين، فقد كانت الارتفاعات أقل بما هي عادة في هذا الموسم.

وأشار الى ان التضخم في أسعار المواد الغذائية يظل مصدرا متزايدا للضغوط التضخمية بشكل عام، حيث بلغ أكثر من 5٪.

ومن غير المحتمل أن يتسارع التضخم في أسعار المواد الغذائية نتيجة تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية خلال العام الماضي، الأمر الذي قد يؤدي الى تراجع الأسعار المحلية للمواد الغذائية.

ومن المحتمل أن يصل التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى أقل من 4٪ لاحقا خلال هذا العام، وقد تسببت المكونات الأخرى في انخفاض التضخم العام في أغسطس كشريحة المفروشات والصيانة المنزلية وشريحة السلع والخدمات الأخرى وشريحة الملابس والأحذية.

وقد هبطت الشريحة الأخيرة لتصل الى 1,2٪ خلال العام الماضي بعد أن كانت تبلغ 5,0 سنويا، وذلك بعد أن شهدت عقدا من الارتفاعات الكبيرة.

وبالمجمل، فقد ساهم هبوط التضخم في تلك مكونات الثلاثة في خفض التضخم العام بواقع 1٪ خلال العام الماضي.

أما التضخم في المكونات الأخرى، فقال التقرير انه ظل كما هو دون تغيير منذ شهر يوليو من دون أن يترك تأثيرا كبيرا على المؤشر العام.

حيث انخفض معدل التضخم الأساس (الذي يستثني أسعار المواد الغذائية) ليصل الى 1,9٪ على أساس سنوي من 2,2٪ في يوليو، ليتراجع بواقع 0,9٪ نقطة عن مستواه للعام الماضي.

ويعزى انخفاض معدل التضخم الأساس على الأرجح إلى اعتدال النشاط الاقتصادي ومحدودية الضغوط التضخمية الناجمة عن أسعار الواردات وقوة الدينار الكويتي الموزون تجاريا، ولولا شريحة الإسكان، لكان الهبوط في معدل التضخم الأساس أكثر حدة.

فقد ارتفع معدل التضخم في أسعار الإيجار الى 4,0٪ خلال العام الماضي من 1,7٪ سنويا.

وباستثناء المواد الغذائية والإسكان، فقد انخفض التضخم في المكونات الأخرى ليصل الى 0,7٪ سنويا في أغسطس من 3,4٪ سنويا في العام الماضي.

وبالنتيجة، فقد انخفض معدل التضخم خلال شهر أغسطس.

لكن معدل التضخم الأساس قد يرتفع قليلا خلال الأشهر المقبلة مدعوما بعوامل المقارنة وتحسن النشاط الاقتصادي.

ولكننا لانزال نتوقع أن يأتي معدل التضخم هذا العام معتدلا عند 2,5٪.

معدل التضخم في الكويت يتراجع إلى 2.5 في أغسطس

	وزن المؤشر ٪		نسبة التغير الشهري يونيو	يوليو	أغسطس		نسبة التغير السنوي يونيو	يوليو	أغسطس
الأغذية والمشروبات	18,4		0,5	0,5	0,1		5,8	5,4	5,2
السجائر والتبغ	0,3		0,2	0,6-	0,3		8,7	7,9	7,9
الملابس والأحذية	9,3		0,2-	0,4	0,3		0,5-	0,5-	1,2-
خدمات المسكن	28,9		0,0	0,0	0,8		4,0	4,0	4,0
المفروشات ومعدات الصيانة	11,3		0,4-	0,5	0,6		2,7	2,8	2,3
الصحة	1,6		0,6-	0,1-	0,2-		1,5	1,3	0,5
النقل	7,9		0,3-	0,1	0,2-		1,4	1,4	0,9
الاتصالات	4,0		0,3-	0,0	0,2-		0,1	0,1	0,2-
الترفيهية والثقافية	4,3		0,3-	0,2	0,3		1,9	1,9	1,3
التعليم	3,0		0,0	0,0	0,6		0,2	0,2	0,2
المطاعم والفنادق	3,3		0,0	0,0	0,2		0,2	0,2	0,2
السلع والخدمات المتنوعة	7,8		0,6	0,3-	1,1-		2,9	2,2	0,9
المؤشر الأساس *	1,9	2	2,4		0,0	0	0,3		81,6
المؤشر العام	2,5	2	3,0		0,1	0	0,0		100,0

* يستثنى المواد الغذائية والمشروبات

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 136 عقاراً

تداول 188 عقاراً خاصاً بقيمة 41 مليون دينار و24 عقاراً استثمارياً بـ 17 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر الماضي أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 8 الى 12 سبتمبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 188 عقارا بمبلغ قدره 41,5 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 24 عقارا بقيمة 17,6 مليون دينار، وبلغ عدد عقار التجاري عقارا واحدا بقيمة 225 ألف دينار وبلغ عدد العقار الحرفي عقارين بقيمة 1,7 مليون دينار ولم يشهد عقار المعارض أو المخازن أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة وانخفاض العقارات الاستثمارية واستقرار العقارات التجارية خلال أسبوع

215 عقاراً إجمالي العقود العقارية بارتفاع 62 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر الماضي بلغ 215 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 153 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 62 عقارا ، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 98 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 9 عقارات ، واستقر المؤشر للعقار التجاري بواقع عقار واحد كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري المخازن والمعارض وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحرفي خلال هذا الاسبوع.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر الماضي بلغ 215 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 153 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 62 عقارا ، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 98 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 9 عقارات ، واستقر المؤشر للعقار التجاري بواقع عقار واحد كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري المخازن والمعارض وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحرفي خلال هذا الاسبوع.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 9 عقارات بمبلغ قدره 1,9 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا ولم يشهد العقار التجاري او المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 10 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 6 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 4 عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 3 عقارات وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارين التجاري والمخازن خلال هذا الاسبوع.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 136 عقارا تداول منها 126 عقارا في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 5 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

مبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 24 عقارا تداول منها 22 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حولي ثالثاً

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع 21 عقارا تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

العاصمة رابعاً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 8 عقارات تداول منها 7 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الفروانية والجهراء خامساً

وجاءت محافظتا الفروانية والجهراء في الترتيب الخامس مكرر من خلال تداول 13 عقارا في كل محافظة على حدة اما محافظة الفروانية فقد تداول منها 9 عقارات في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري ولم تحظ المحافظة بتداولات عقارية في الوكالات العقارية خلال تلك الفترة.

وفي محافظة الجهراء تركزت التداولات العقارية جميعها في العقار الخاص وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

● عاطف رمضان

12 صفقة قيمتها 14 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 15 الى 19 سبتمبر الماضي عن 12 صفقة مليونية بقيمة 14,9 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وكانت هذه الصفقات عبارة عن 11 صفقة تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في العقار الخاص.

أما الـ 11 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن بناية مساحتها 811 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار وبناية مساحتها 780 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وبناية مساحتها 769 مترا بقيمة مليون دينار وبناية مساحتها 717 مترا بقيمة 1,6 مليون دينار وبناية مساحتها 750 مترا بقيمة 1,4 مليون دينار وبناية مساحتها 1000 متر بقيمة مليون دينار وارض مساحتها 637 مترا بقيمة مليون دينار وبناية مساحتها 1003 امتار بقيمة 1,1 مليون دينار وارض مساحتها 920 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وبناية مساحتها 741 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وبناية مساحتها 612 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار. هذا بالاضافة الى صفقة واحدة تمت في العقار الخاص عبارة عن بيت مساحته 1000 متر بقيمة 1,2 مليون دينار.

أكدوا لـ «الأنباء» أن انقطاعه عن مستودع الأحمدي بسبب عطل فني

مشرفو محطات الوقود: الخزانات ممتلئة على الدوام والتزود يتم فور وصول المؤشرات إلى النصف

أكد بعض مشرفي محطات الوقود التابعة لشركتي ألفا والاولى أنه وبسبب عطل في أحد مستودعات الوقود في الاحمدي توقفت بعض المحطات عن ضخ الوقود الخصوصي لمدة ساعات قليلة فقط، مبينين أن هذا الأمر كان طارئا وتم إصلاح الخلل على الفور وتدارك الموقف.

وأشاروا إلى أن التصريح الذي أدلى به أحد نواب مجلس الأمة بأن هناك انقطاعا في البنزين الخصوصي في غالبية محطات الوقود ووجود تذمر من قبل رواد المحطات وتحميل الوزير المسؤولية عن هذا الخلل أمر بحاجة إلى التروي وعدم التعجل في كيل التهم وتحميل المسؤولين المسؤولية، موضحين ان هذا إجراء طبيعي في حال حصول أي خلل أو طارئ.

«الأنباء» جالت في محطات وقود الأحمدي واطلعت عن قرب على تواجد البنزين الخصوصي والممتاز وعدم انقطاعهما عن اي من محطاتها وسير الامور على ما يرام، وقيام المشرفين شخصيا بمتابعة نقص الوقود، ما يؤكد صحة ما ذهب إليه بعض مشرفي محطات الوقود الذين آثروا عدم ذكر أسمائهم، وأن الأمر لم يتجاوز كونه عطلا في أحد المستودعات.

بداية قال أحد المشرفين على محطة وقود تابعة لشركة ألفا: إنه لم يتم قطع البنزين الخصوصي في محطته على الإطلاق، وأنه كان متوافرا بسبب وجود كميات كافية تسد حاجة رواد المحطة خلال الساعتين اللتين شهدت فيهما منطقة الأحمدي تحديدا عدم توافر المادة، مؤكدا أن الامر لا يتجاوز كونه عطلا في أحد المستودعات التي تم إصلاحها على وجه السرعة.

وبسؤاله عن آلية التزود بالوقود والأوقات التي يجب ان تقوم الشركات بتزويد المحطات بها، بين أن هذه العملية تتم بطريقة منظمة للغاية وأغلب المحطات تطلب التزود بالوقود لحظة وصول المؤشر إلى النصف في الخزانات التي تمتلكها، وذلك لضمان عدم انقطاع الوقود عن المحطة وتزويد السائقين به على مدار الساعة.

وأشار إلى أن صلب عمل الشركات على الدوام هو خدمة الزبائن بأفضل الطرق ومنها المحافظة على بقاء الخزانات ممتلئة، إلا أن العطل الذي تحدثنا عنه حال دون وصول البنزين إلى المحطات ما تسبب في امتعاض البعض، ولكن الأمر لم يتجاوز الساعتين فحسب.

خلاف الواقع

بدوره، تساءل أحد مشرفي محطات الوقود في شركة الاولى عن الأسباب التي حملت النائب في مجلس الأمة على تحميل الوزير المسؤولية والحديث عن الامتعاض الشديد من قبل المواطنين، مبينا أنه من المستحيل أن تتوقف محطات البنزين عن العمل أو التزود بالمنتج في حال الحاجة إليه.

وأشار إلى أنه ليس من مصلحة شركات القطاع الخاص انقطاع الوقود عن المحطات، فهي تسعى إلى الحصول على المال والسيولة بشكل مستمر، معربا عن أسفه لتضخيم الأمر والحديث عن أشياء بطريقة مخالفة للواقع، موضحا أنه إذا كانت هناك بعض المحطات انقطعت عنها الخدمة لساعتين فهناك الكثير من المحطات التي واصلت عملها من دون أي مشاكل تذكر في منطقة الأحمدي ذاتها.

وذكر أن الكويت تضم 40 محطة لشركة ألفا و40 لشركة الأولى، إضافة إلى المحطات التابعة لشركة كي إن بي سي، وكلها تعمل بطريقة متواصلة وتقدم الخدمات على مدار الساعة دون كلل أو ملل، ولم نسمع يوما أنه تم فقد الوقود في أي منها، فلماذا التضخيم الإعلامي والحديث عن أي خلل يحصل أو عطل بهذه الطريقة؟

لا تذمر

من جهته، قال أحد المشرفين في محطة الأولى إننا لم نلمس تذمرا من السائقين، فالأمر كان خارجا عن إرادتنا، والمنطقة تعج بالمحطات ولم نشهد تقصيرا في تزويدنا بالوقود على الإطلاق، فالأمر تم علاجه خلال ساعتين، ووصلتنا صهاريج البنزين وقمنا بملء الخزانات جميعها.

وذكر أنه ليس صحيحا أن نعيب على الشركات أنها لم تقم بواجبها فنحن نقدم هذه الخدمة منذ زمن طويل، ولم نشهد شكاوى تذكر لجهة نقص الوقود، فهذا من أولوياتنا، ولكن إذا كان الأمر خارجا عن إرادتنا فعلى الجميع أن يحترم تاريخنا، وما قدمناه في السابق، وألا يحكم علينا بسبب عطل لمدة ساعتين.

وتساءل: لو أن أحدنا مرضت زوجته ولم تصنع له طعاما في يوم ما فهل له أن يدعي أنها لا تصنع له الطعام بشكل عام؟ وبأنها مقصرة معه على الدوام؟ فهذا ظلم وإجحاف لا يرضى به أحد على الإطلاق، ونحن نؤدي دورنا ونقوم بمهامنا على أكمل وجه، ولا نرضى أن يتم قطع الوقود عن أحد، بالإضافة إلى أن الامر لم يتجاوز بعض المحطات في الأحمدي فقط.

وتابع بأن الكويت مليئة بالمحطات المنتشرة في جميع المناطق وإذا انقطع نوع من البنزين في محطة ما فستجده في المحطات الأخرى، فليس شرطا أن أتزود من المحطة المجاورة لمنزلي فقط، مبينا أن ما حدث ليس كارثة وإنما هو لغط إعلامي لا يرقى لمستوى الحديث الطويل عنه.

● محمد راتب